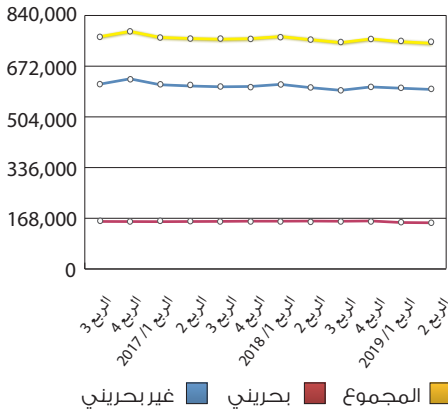




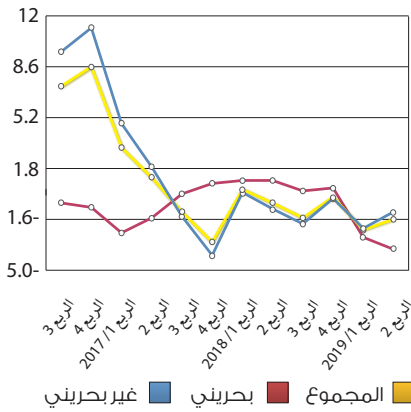
إجمالي العمالة يصل إلى 748,047 عاملاً بنهاية الربع الثاني من العام 2019

- بلغ إجمالي العمالة الأجنبية بنهاية الربع الثاني من هذا العام 594,944 عاملاً بالمقارنة مع 601,461 عاملاً في الربع الثاني من العام 2018 منخفضاً بنسبة سنوية بلغت 1.1%.
- بلغ إجمالي العمالة البحرينية بنهاية هذا الربع 153,103 عاملاً بحرينياً منخفضاً بنسبة سنوية قدرها 3.6% بالمقارنة مع 158,814 عاملاً في الربع الثاني من العام السابق كما سجل انخفاضاً بسيطاً بالمقارنة مع 153,932 عاملاً في الربع السابق من هذا العام. ويرجع السبب في انخفاض العمالة البحرينية لخروج الدفعة الثانية من المتقدمين لبرنامج التقاعد الاختياري في القطاع العام خلال شهر يونيو من العام 2019 قبله ارتفاع في التوظيف بالقطاع الخاص.
- بلغ عدد تصاريح العمل الصادرة من قبل هيئة تنظيم سوق العمل لفترة العمالة في الربع الثاني 37,570 تصريحاً بنسبة سنوية تقدر بـ 5.0%.
- بلغت حصة المؤسسات الصغيرة التي يعمل بها أقل من 10 عمال 50.5% من إجمالي تصاريح العمل الصادرة لفترة العمالة خلال الربع الثاني من هذا العام.
- بلغ وسيط أجور البحرينيين في هذا الربع 532 ديناراً بحرينياً منخفضاً بنسبة سنوية قدرها 1.1% بالمقارنة مع 538 ديناراً بحرينياً في الربع نفسه من العام السابق.

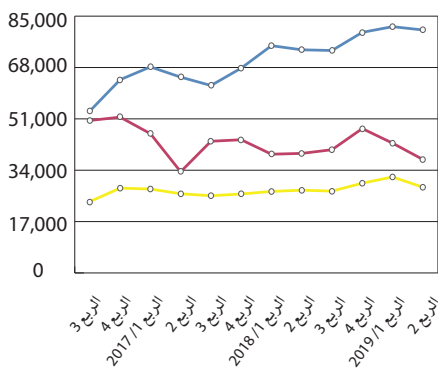
إجمالي التوظيف



نمو العمالة



التصاريح الجديدة والمجددة والملغية



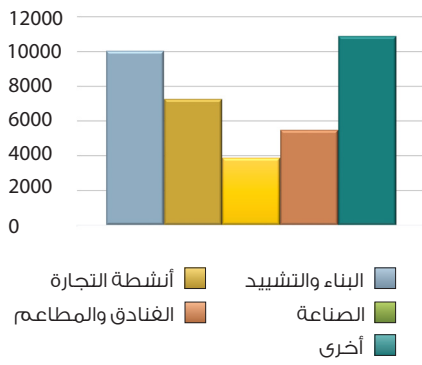
تصاريح عمل جديدة ■ تصاريح عمل ملغية ■ تصاريح عمل مجددة

التشغيل	العدد	التغير
إجمالي التشغيل ¹	748,047	1.6%
- بحرينيون	153,103	3.6%
- غير بحرينيين	594,944	1.1%
تصاريح العمل ²	العدد	التغير
تصاريح العمل الجديدة	37,570	5.0%
تصاريح العمل المجددة	80,430	8.9%
تصاريح العمل الملغية	28,383	3.6%
انتقال العمالة	16,479	8.8%
تصاريح خدم المنازل	العدد	التغير
تصاريح العمل الجديدة	7,235	25.2%
تصاريح العمل المجددة	5,991	2.4%
الداخلون الجدد في سوق العمل (القطاع الخاص)	العدد	التغير*
الداخلون الجدد البحرينيون ³	1,543	4.0%
- الأجور الشهرية أقل من 250 ³	61	12.9%
تطور مؤسسات القطاع الخاص ⁴	العدد	التغير*
مؤسسات جديدة (فرع السجل التجاري)	2,207	4.0%
الأجور	العدد	التغير
فجوة تكلفة العمالة ⁵ (في قطاعات محددة)	336 د.ب	9 د.ب
الوسيط الحسابي للأجور (بحرينيون)	532 د.ب	1.1%
- القطاع الحكومي	696 د.ب	1.7%
- القطاع الخاص	431 د.ب	3.6%
مؤشر أسعار المستهلك (CPI) 2006=100	132.9	1.2%

نسب معدلات النمو تعتمد على نقطة القياس للفترة نفسها من العام الماضي ما عدا المؤشرات التي رمز لها (*) فنقطة القياس فيها هي للربع السابق.

تصاريح العمل

تصاريح العمل حسب القطاع



بلغ إجمالي عدد التصاريح التي أصدرتها هيئة تنظيم سوق العمل خلال الربع الثاني من هذا العام 46,162 تصريحاً جديداً منها 37,570 تصريحاً للعمالة (يشمل تصاريح العمل للعمالة المرنة)، و 1,095 تصريحاً للمستثمرين، و 7,497 تصريحاً للملتحقين بالعمالة الأجنبية. وقد انخفض إجمالي عدد التصاريح الجديدة بالمقارنة مع 47,938 تصريحاً جديداً في الربع الثاني من العام 2018.

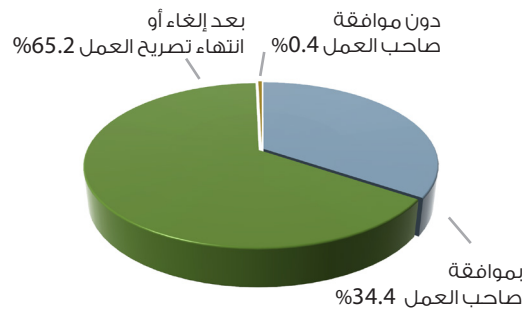
بلغ إجمالي عدد التصاريح التي تم تجديدها خلال الربع الثاني 95,992 تصريحاً، منها 80,430 تصريحاً للعمالة، و 1,123 تصريحاً للمستثمرين، و 14,439 تصريحاً للملتحقين بالعمالة الأجنبية؛ وقد ارتفع عدد التجديدات بالمقارنة مع 89,751 تصريحاً في الربع الثاني من العام 2018. قامت الهيئة في هذا الربع بإنجاز 33,570 عملية إلغاء للتصاريح بناء على طلب من أصحاب العمل، منها 28,383 تصريحاً للعمالة، و 203 تصريحاً للمستثمرين، و 4,984 طلب إلغاء تصريح للملتحقين بالعمالة الأجنبية.

استمر قطاع المقاولات في حيازة أعلى عدد من تصاريح العمل الجديدة بنسبة وصلت إلى 26.7% من مجموع تصاريح العمل الصادرة، يتبعه قطاع أنشطة التجارة بنسبة بلغت 19.3%، ومن ثم قطاع خدمات الإقامة والطعام بنسبة 14.6%.

انتقال العمالة

بلغ إجمالي عدد العمالة الأجنبية التي تمت عملية انتقالها إلى صاحب عمل جديد خلال الربع الثاني 16,499 عاملاً. ويشمل عدد المنتقلين العمال اللذين تم انتقالهم بعد انتهاء أو إلغاء تصريح العمل ولم يبلغوا الهيئة بنيتهم بالانتقال خلال 5 أيام من الإلغاء. وقد بلغت نسبة طلبات الانتقال بعد انتهاء تصريح العمل 65.2% من مجموع الطلبات، في حين بلغت نسبة طلبات الانتقال مع موافقة صاحب العمل السابق 34.4%، أما نسبة طلبات الانتقال دون موافقة صاحب العمل السابق فكانت قرابة 0.4%.

استمر قطاع أنشطة خدمات الإقامة والطعام في الحصول على أعلى نسبة من مجموع طلبات الانتقال في هذا الربع يليه قطاع أنشطة التجارة، ثم قطاع النقل والتخزين، وقد حصلت معاملات المؤسسات الصغيرة، التي يعمل بها أقل من 10 عمال، على 59.2% من إجمالي معاملات الانتقال في الربع الثاني من العام 2019.

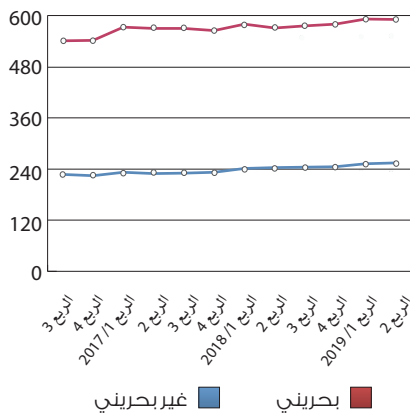


الأجور وفجوة تكلفة العمل

بلغ وسيط أجور البحرينيين 532 ديناراً بحرينياً في هذا الربع بالمقارنة مع 538 ديناراً بحرينياً في الربع الثاني من العام السابق منخفضاً بنسبة سنوية قدرها 1.1%. وقد بلغ وسيط أجور البحرينيين في القطاع الخاص 431 ديناراً بحرينياً وازدياداً سنوية قدرها 3.6% بينما بلغ في القطاع العام 696 ديناراً بحرينياً بنسبة سنوية بلغت 1.7%.

بلغت فجوة تكلفة العمل بين العمالة الأجنبية والوطنية في القطاعات المستهدفة (المقاولات، التجارة، الفنادق والمطاعم، قطاع الصناعات الصغيرة) 336 ديناراً بحرينياً في هذا الربع بزيادة قدرها 9 دنانير بحرينية عما كانت عليه في الربع الثاني من العام 2018.

فجوة تكلفة العمل (قطاعات محددة)



ملحوظات:

- يشمل الأفراد المدنيين الذين يعملون في القطاع الخاص العام (المؤمنون، وغير المؤمنين والعاملون لحسابهم الخاص) وخدم المنازل ومن في حكمهم.
- لا يشمل تصاريح الخدم ومن في حكمهم، وتصاريح عمل المستثمرين، والتصاريح المؤقتة.
- العمال الجدد المسجلون في الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية.
- تم احتساب الأرقام باستخدام الأسلوب الإحصائي المعروف بالمتوسط المتحرك "moving average".
- قطاعات محددة مقتصرة على أربعة أنشطة اقتصادية: البناء والتشييد، وتجارة الجملة وتجارة التجزئة، والفنادق والمطاعم، والتصنيع (منشآت صغيرة).

تصاريح العمل الصادرة في الربع الثاني 2019 حسب العمر

